الاول لئلا يتحول النضال الفلسطيني في الاردن الى نضال مرير وطويل الامد ومعقد ضد السلطة فحسب، والثاني بسبب اهمية العلاقة الديالكتيكية بين الكفاح المسلح ضد العدو الاسرائيلي والنضال ضد النظام الملكي اذ ان كلا من هذين النشاطين يقوى الاخر ويسانده ويغنيه . كما يجب العمل الفوري على اعادة تنسيق قوى الثورة في الاردن بما يتمشى مع خطة العمل الجديدة والا وقعت الثورة في كارثة لا تقل عن كارثة ايلول ، وان اي تهاون في المبادرة الى اعادة تنظيم قوات الثورة العسكرية والسياسية يعني فشل الخطة المرسومة لهذه المرحلة .

ثالثا: التطوير الذاتي للثورة وفق أهدافها العامة والمرحلية: وهذه النقطة هي أهم تحد يواجه الثورة ، وهو الامتحان الحقيقي لمدى قدرة الثورة على الاستمرار وأن قصور النورة في هذه الناحية بالذات هو السبب في أن القرارات تتخذ ولا تنفذ وأن الاهداف ترسم ولا يتم الاتجاه اليها . لقد أقر المجلس الوطنى الفلسطيني في دورته الاخيرة (آذار _ ١٩٧١) برنامجا سياسيا مرحليا اجمعت عليه كلُّ غصائل الثورة للمرة الاولى في تاريخ العمل الفلسطيني وهو لا يخرج عن النقاط التي سبق تحديدها في هذا البحث ويمكن ان يعتبر خطوة الى الامام ولكنه يظل خطوة نظرية اذا لم يتم تطوير قوى الثورة وطاقاتها باتجاه الاهداف المرسومة للمرحلة . ونظرا لعوامل كثيرة معروفة نجد أن المنظمات والقادة في العمل الفلسطيني يلتقون باستمرار حول برامه ونقاط مشتركة ولكن ممان أنهم تتفاوت وتتناقض على اثر كل لقاء ، وليس السبب كما يتراءي للكثيرين هو دائمًا أسوء النية المتعمد او عدم الالتزام النظري ، او حتى الافتقار الى الرؤية المستركة ، وانمال هو العجز المستمر عن تحريك القوى الماملة والاجهزة بانجاه الاهداف التي يتفق عَلَيْهًا وفي كثير من الاحيان هناك عجز عن تحريك القوى باتجاه اى هدف مرسوم ، وهنا بمكن تشبيه الثورة بالسيل الموسمي الذي تجري مياهه على غير هدى وحيثما وجدت منخفضا من الارض واحيانا تتجمع في تضاريس مؤاتية واحيانا اخرى تتسعب ذات اليمين وذات الشمال ، وحين يجلس المرء الى قادة العمل الفلسطيني يخيل اليه انهم في منتهي الحكمة (ليس دائما) ولكنه حين يتتبع ممارساتهم يهوله الفرق بين النظرية والتطبيق ، ويتذكر قول لينين عن الاشتراكيين الديمقراطيين : المهم ما تفعله ايديهم لا ما تقوله المواههم وحتى يصبح عمل الايدي منسجما مع ما تقوله الألمواه لا بد من مواجهة مشكلات التطويلُ النوعي بجراة ودون هوادة وباستعداد كبير للتضحية .

مالوحدة الوطنية مثلا لا يجوز ان تظل في نطاقها السياسي النظـري بل يجب ان تأخذ شكلها العملي المناسب للمرحلة ، لقد أتفقت المنظمات مثلًا على شبه مشروع للوحدة المسكرية في المجلس الوطني الفلسطيني الاخير (القاهرة ، آذار ١٩٧١) ولم ينجم عن ذلك اي تغير ملموس . ومن قبل كان قادة المنظمات يجلسون معا في اللجنة المركزية ويتدارسون الامور ويقررون الوحدة الوطنية ثم يصر كل منهم على ممارساته السابقة. ان اللجنة المركزية ومؤسسات منظمة والتحرير ألفلسطينية الاخرى القائمسة على المفهوم التجميعي للوحدة الوطنية يجب ان تقوم مقامها مؤسسات قائمة على مفهوم الالتزام بالاهداف التي يتفق عليها ، وعلى الرغم من ان الجماهير تقدر صعوبة العمل للوحدة الوطنية بالنسِّية لشعب ممزق كالشعب الفلسطيني فانها ترفض الاستمرار في مواجهة المعركة تحت لواء قيادات متعددة واحيانا متضاربة وليس يعنى هذا الدعوة الى تطبيق اسلوب العنف بحق المخالفين واعتقد انه لا توجد حاجة للجـوء لمثل هذا الاسلوب ، و انها المطلوب ممارسة عملية مشتركة لمفهوم الوحدة من قبل تنظيمين او اكثر ، المطلوب ايجاد مثل جيد ولن يحتاج الامر بعد ذلك الى تصفيات او فرض اجبارى للوحدة ، لان قوى كثيرة في العمل الفلسطيني خرجت من ازمة الاردن مهلهلة وبحكم المنتهية وليس يبقيها على وضعها سوى تقصير القوى الاساسية عن شق الطريق امام الطاقات المتحضرة.